



التقرير الثامن والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالقرار 1970 (2011)

قائمة المحتويات

2	موجز تنفيذي
4	أولاً: مقدمة
5	ثانياً: التقدم المحرز في خارطة الطريق
5	(1) التقدم المحرز على المبادئ الأساسية للعمل المتجدد
5	أ- تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة
6	ب- تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية
7	ج- زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية
8	د- ضمان التخصيص الفعال للموارد
9	(2) التقدم المحرز في التحقيق
9	أ- أعمال العنف المرتكبة في عام 2011
10	ب- الجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز
10	ج- الجرائم المتعلقة بعمليات 2014-2020
12	د- الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين
14	ثالثاً: تقييم التقدم المحرز والتحديات
15	(1) التحديات الرئيسية
16	رابعاً: التطلع إلى المستقبل - التقدم المحرز على خارطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق في الحالة في ليبيا
16	(1) السياق: التقدم المحرز والضرورة الملحة لاستكمال مرحلة التحقيق
17	(2) الإجراءات المتخذة بموجب خارطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق
18	(3) الإجراءات التي تلي استكمال مرحلة التحقيق: المرحلة القضائية والتكاملية
19	خامساً: خاتمة



موجز تنفيذي

هذا هو التقرير الثامن والعشرون لمكتب المدعي العام ("المكتب") بموجب القرار 1970 (2011)، والذي أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ("المجلس") بموجبه الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة").

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تنفيذ استراتيجيته المتجددة للحالة في ليبيا، والتي تم تحديدها في الأصل في التقرير الثالث والعشرين للمدعي العام للمحكمة إلى المجلس (تقرير نيسان/أبريل 2022). ويركز تنفيذ هذه الاستراتيجية الآن على تحقيق خارطة الطريق لاستكمال المرحلة التحقيقية لأنشطة المكتب بحلول نهاية عام 2025، وبدء المرحلة القضائية من عمله، كما هو موضح في تقريره الأخير (تقرير أيار/مايو 2024).

يقدم هذا التقرير تحديثًا عن التقدم الذي أحرزه فريق ليبيا الموحد ("الفريق") منذ أيار/مايو 2024 عبر خطوط التحقيق الأربعة الرئيسية التي أنشئت بموجب استراتيجية التحقيق للمكتب، مستفيدًا من التعاون المعزز والتواصل مع المجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والدول الأطراف والدول غير الأطراف.

بناء على خارطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق كإطار عمل معزز مع جميع الشركاء، تم تحقيق معالم مهمة منذ أيار/مايو 2024، بما في ذلك:

• **الكشف عن 6 أوامر قبض تتعلق بالجرائم المرتكبة في ترهونة:** في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2024، كشفت الدائرة التمهيدية الأولى عن أوامر قبض في حق عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم الشقاقي، الملقب بعبد الرحيم الكاني؛ ومخلوف مخلوف ارحومة دومة؛ وعبد الباري عياد رمضان الشقاقي؛ وفتحي فرج محمد سالم الزنكال؛ وناصر محمد مفتاح ضو؛ ومحمد محمد الصالحين سالم.

من خلال تحقيقاته المستقلة، جمع المكتب معلومات موثوقة تشير إلى أن سكان ترهونة تعرضوا لجرائم ترقى إلى جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك القتل، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاعتصاب. سعى المكتب إلى إصدار أوامر القبض هذه في عامي 2022 و2023 بتهمة ارتكاب جرائم ترقى إلى جرائم حرب. وأصدرت الدائرة التمهيدية للمحكمة أوامر القبض الستة في نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2023. وقررت أن الأدلة قدمت أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن الجرائم وقعت وأن المشتبه فيهم الستة يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المنسوبة إليهم. تم إخطار السلطات الليبية بأوامر القبض في نيسان/أبريل 2024. ومنذ ذلك الحين، كان المكتب يتعاون بشكل إيجابي مع السلطات بشأن تحقيقاته في الجرائم المرتكبة في ترهونة، وبشأن حالة الاحتجاز



والإجراءات القانونية في حق بعض أعضاء جماعة الكانديات المسلحة الذين تم اعتقالهم في ليبيا، وبشأن احتمالات تسليم المشتبه فيهم إلى المحكمة.

• **تقدم سريع في خطوط التحقيق الرئيسية للمكتب:** تتقدم التحقيقات في خطوط التحقيق الرئيسية الأخرى في الحالة في ليبيا بسرعة. طوال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ الفريق أكثر من 18 مهمة إلى سبع دول، وجمع أكثر من 1300 قطعة من الأدلة، بما في ذلك المواد المرئية والصوتية، ومعلومات الطب الشرعي، وصور الأقمار الاصطناعية، والعديد من عمليات فحص الشهود المحتملين والمقابلات.

• **التقدم إيجابي في التواصل مع السلطات الليبية والقيام بالأنشطة في ليبيا:**

o قام الفريق الموحد للمكتب المعني بليبيا بمهام إلى ليبيا في شهري أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر لمواصلة التعاون مع السلطات الليبية بشأن استكمال تحقيقات المكتب، وللوصول إلى المعلومات استعداداً للمرحلة القضائية من أنشطته في الحالة في ليبيا، وتعزيز التخطيط للمساعدة الفنية وبناء القدرات لقطاعي إنفاذ القانون والقضاء في ليبيا، لا سيما فيما يتعلق بحماية الشهود.

o وقد أبدت السلطات الليبية دعمها فيما يتصل بتوفير إمكانية الوصول لأعضاء المكتب، بما في ذلك من خلال الإصدار المتوقع لعدد من تأشيرات الدخول المتعددة الجديدة.

• **تعزيز العمل مع السلطات الوطنية الأخرى:** تماشياً مع مبدأ التكامل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم المكتب بنشاط في التحقيقات التي أجرتها وكالات إنفاذ القانون الوطنية في خمس دول أطراف في الجرائم الدولية المزعومة المرتكبة في ليبيا. وواصل المكتب تعاونه الوثيق مع السلطات الوطنية في الفريق المشترك المعني بالجرائم المرتكبة في حق المهاجرين، بما في ذلك التحقيقات التي أسفرت عن اعتقال مهرب إريتري مشتبه فيه يخضع للمحاكمة في هولندا، وإصدار أمر قبض في حق مهرب إريتري ثانٍ مشتبه فيه ينتظر تسليمه من الإمارات العربية المتحدة إلى هولندا.

• **تعميق نطاق المشاركة مع شركاء المجتمع المدني وتوسيعه:** بالإضافة إلى الاجتماعات المنتظمة مع منظمات المجتمع المدني على مستوى الفريق، ومع نائبة المدعي العام والمدعي العام في الميدان، عقد الفريق والإدارة العليا للمكتب سلسلة من الاجتماعات الدورية مع منظمات المجتمع المدني.

قد تحققت هذه النتائج في ظل التحديات المستمرة الناجمة عن المشهد السياسي المعقد والحالة الأمنية في ليبيا والقيود المفروضة على الموارد التي يواجهها المكتب ككل.

تتضمن خارطة الطريق التي وضعها المكتب لاستكمال أنشطته التحقيقية فيما يتصل بالحالة في ليبيا تسريع عمل المكتب لدعم التنفيذ الفعال والنهائي للاستراتيجية المتجددة لهذه الحالة التي حددها المكتب في الأصل في نيسان/أبريل 2022.



سيشمل ذلك تقديم طلبات للحصول على أوامر قبض إضافية عبر العديد من خطوط التحقيق ذات الأولوية الموضحة في استراتيجية الحالة، إلى جانب تعميق الجهود فيما يتصل باستراتيجية إلقاء القبض وتعقب الهاربين والحفاظ على الأدلة. ومن خلال هذا العمل المركز، يسعى المكتب إلى ضمان الانتقال الناجح إلى المرحلة القضائية من أنشطته قبل نهاية عام 2025. ويرى المكتب أنه يسير على الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف المحدد في التقرير الأخير.

كحد أدنى، يسعى المكتب أيضا إلى بدء محاكمة واحدة على الأقل أمام المحكمة فيما يتصل بهذه الحالة قبل نهاية عام 2025، تليها عدة محاكمات خلال المرحلة القضائية. ويعتمد هذا على إلقاء القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم، وهو التزام بموجب قرار المجلس 1970 (2011)، والذي كثف المكتب جهوده بشأنه في مختلف الحالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويؤكد المكتب أيضا أنه سيستمر بعد عام 2025 في دعم السلطات الليبية وغيرها من السلطات الوطنية لتحقيق المساءلة وفقا للنهج ذي المسارين الموضح في سياسته بشأن التكامل والتعاون.

يظل استمرار تعاون السلطات الليبية أمرا حيويا في التقدم نحو استكمال الأنشطة التحقيقية على النحو المبين في خارطة الطريق، وفي وضع الأساس لعلاقة مستمرة في إطار التكامل. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعزز هذا الانخراط وكان إيجابيا، في حين لم يؤد بعد إلى توفير معلومات ملموسة قد تدعم التحقيقات أو إلقاء القبض على أولئك الخاضعين لأوامر القبض. وسيواصل المكتب مشاركته مع السلطات الليبية من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية المزعومة المرتكبة في ليبيا.

علاوة على ذلك، سيواصل المكتب تعميق مشاركته مع المجتمع المدني، سواء أثناء الفترة التي تسبق استكمال أنشطة التحقيق أو بعدها، مع تحول الاهتمام بشكل أكثر اكتمالا إلى الاعتقالات والمحاكمات وجهود التكامل. كما سيستمر التزام المكتب بحماية سلامة المجني عليهم والشهود ورفاهتهم الجسدية والنفسية وكرامتهم وخصوصيتهم بعد أي تاريخ نهائي لاستكمال الأنشطة.

أولا: المقدمة

1- بموجب القرار 1970 (2011)، أحال مجلس الأمن الحالة في ليبيا اعتبارا من 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة.

يتناول هذا التقرير عمل المكتب في تنفيذ الاستراتيجية المتجددة التي وضعها المدعي العام فيما يتصل بالحالة في ليبيا، ويعكس المبادئ الأساسية للعمل المتجدد، وخطوط التحقيق الرئيسية، والمعالم التفصيلية التي يمكن قياس فعالية عمله على أساسها.



2- كما هو الحال في التقارير السابقة، يقدم هذا التقرير تحديثاً للتطورات الرئيسية في كل من هذه الخطوط، ويحدد الخطوات الرئيسية المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير (أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2024)، والتحديات الرئيسية، والأولويات المحدثة للأشهر الستة المقبلة. ويركز بشكل خاص على التقدم الرئيسي المحرز والتحديات التي تواجهه في الماضي قديماً في خارطة الطريق نحو استكمال الأنشطة التحقيقية المتعلقة بالحالة في ليبيا، كما ورد في التقرير الأخير للمكتب.

3- تجدر الإشارة إلى أنه عند توليه منصبه، تتحى المدعي العام على الفور وبشكل طوعي وفقاً للمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي عن أي حالة يمكن أن ينشأ فيها تضارب في المصالح بسبب مشاركته السابقة في إجراءات المحكمة كمحام. وفيما يتعلق بأي خط تحقيق ينطبق عليه هذا التنحي، فقد تولت نائبة المدعي العام نزهة شميم خان مسؤولية الإشراف على التحقيقات.

ثانياً: التقدم المحرز في خارطة الطريق

4- في تقريره الصادر في نيسان/أبريل 2022 إلى المجلس، حدد المدعي العام خطوط التحقيق الأربعة ذات الأولوية في التحقيق في ليبيا بالإضافة إلى المبادئ الأساسية لتجديد العمل في الحالة في ليبيا. وكانت المبادئ الأساسية لتجديد العمل في الحالة في ليبيا، هي:

- أ- جعل الحالة أولوية وتخصيص الموارد لتعكس ذلك؛
- ب- نهج متجدد لتمكين المتضررين من الجرائم المزعومة في ليبيا؛
- ج- نهج جديد للتعامل مع السلطات الليبية؛
- د- وضع سياسة استباقية للتعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين.

5- ويرد أدناه التقدم المحرز في كل نقطة عمل وفي الخطوط الرئيسية للتحقيق. ويستعرض هذا التقرير سير التحقيقات في إطار السرية، وفقاً لما تقتضيه نزاهة التحقيقات الجنائية الجارية ووفقاً للأوامر القضائية.

6- يرد في القسم الرابع تحديث لخارطة الطريق التي وضعها المدعي العام لإكمال مرحلة التحقيق في أنشطته.

(1) التقدم المحرز في المبادئ الأساسية للمشاركة المتجددة

أ- تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة

7- كجزء من هذا العمل، قام المكتب بشكل استباقي بتحديد اجتماعات دورية بين منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وجمعيات المجني عليهم والإدارة العليا للمكتب لسماع آرائهم ومخاوفهم. وهذا جزء من جهود المكتب لتعزيز مشاركته مع المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة اعترافاً



بدورهم الحاسم في تحقيقات المكتب وتحقيقات شركائه. ويشكل الناجون وأسر الضحايا عنصرا أساسيا في هذا التحقيق.

8- واصل الفريق أيضا التعاون على نطاق واسع مع منظمات المجتمع المدني، سواء داخل المنطقة أو خارجها، للمضي قدما في خطوط التحقيق الرئيسية. منذ أيار/مايو 2024، التقى الفريق بأكثر من 70 من منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان لمناقشة عملهم والمساهمات التي يمكنهم تقديمها في تحقيقات المكتب.

9- خلال هذه المناقشات، أبدى المكتب اهتماما كبيرا بالاستماع إلى تطلعات المجني عليهم والمجتمع المدني لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الدولية. وأعربت منظمات المجتمع المدني عن رغبتها في زيادة وضوح عمل المكتب وتحقيق نتائج ملموسة من هذه الحالة. وشمل ذلك طلبا واضحا من رابطة ضحايا ترهونة للمساءلة عن الجرائم المرتكبة في ترهونة في المحكمة أو في ليبيا. كما أعربت منظمات المجتمع المدني الأخرى بوضوح عن توقعاتها برؤية المحاكمات التي أجريت في المحكمة وأمام المحاكم الليبية فيما يتعلق بمرتكبي الجرائم الدولية المزعومة.

10- ومن أجل تلبية هذه التوقعات، ووفقا لسياسة المكتب بشأن التكامل والتعاون التي أطلقت في نيسان/أبريل 2024، أنشأ المكتب آلية للتواصل الدوري مع شركاء المجتمع المدني وجمعيات المجني عليهم لضمان سماع أصوات المجني عليهم بشكل صحيح خاصة فيما يتعلق باستكمال مرحلة التحقيق في عمل المكتب في ليبيا. وفي أيلول/سبتمبر، استضاف المكتب اجتماعا لمنظمات المجتمع المدني والناشطين، أتيحت خلاله الفرصة لشركاء المجتمع المدني لإجراء مناقشات شفافة وبناءة مع نائبة المدعي العام خان. ويشير المكتب إلى المخاوف التي تم الإعراب عنها بشأن الحاجة إلى تعزيز قدرة السلطات الليبية ونظام العدالة على المضي قدما في التحقيقات والملاحقات القضائية في حالات محددة، ويشدد على ضرورة تعزيز التعاون مع المجتمع المدني.

11- واصل المشاركون في هذه الاجتماعات التعبير عن قلقهم بشأن القيود المفروضة على التعاون بين منظمات المجتمع المدني في ليبيا والمنظمات الدولية.

12- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز الفريق أيضا على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بحماية سلامة المجني عليهم والشهود وسلامتهم البدنية والنفسية وكراماتهم وخصوصيتهم. وحرص على تقديم الدعم الطبي والنفسي في الحفاظ على الأدلة. وتجسيدا للأولوية التي أعطاها المكتب لضمان الدعم النفسي الفعال، قام المكتب بتعزيز قدرته على الدعم النفسي والاجتماعي، وتطبيقه في جميع الحالات، ولا سيما في ليبيا.

ب- تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية



13- يستطيع المكتب الإبلاغ عن استمرار مستوى من التعاون الإيجابي مع السلطات الليبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

14- وكما تم التأكيد في التقارير السابقة، يظل التعاون مع السلطات الليبية والشراكة الوثيقة بين المكتب وليبيا عنصرا أساسيا في عمل المكتب في هذه الحالة. وكان هذا محور المناقشات خلال اجتماع المدعي العام الأخير مع سعادة السيد محمد يونس المنفي رئيس المجلس الرئاسي ومع سعادة السيد طاهر السني الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وخلال الاجتماعات الإيجابية على المستوى التنفيذي مع مركز التنسيق الليبي في المحكمة.

15- وواصل المكتب الاستفادة من الدعم الكبير الذي تقدمه سفارة دولة ليبيا في هولندا للمضي قدما في عمله، كما يتضح من عقد عدة اجتماعات مهمة مع أعضاء الفريق. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لسعادة الرئيس المنفي وسعادة السفير السيد زياد اس. اس. دغيم لمساعدتهما في تقدم عمل المكتب.

16- وأسفر هذا التعاون المعزز عن عقد ثلاثة اجتماعات مع أعضاء مكتب النائب العام على المستوى التنفيذي لمواصلة المناقشات الملموسة بشأن المساءلة عن الجرائم في ليبيا.

17- يظل من أولويات المكتب فتح مكتب اتصال في طرابلس لتعزيز هذا التعاون حتى نهاية عام 2025 وما بعده. ومن شأن هذا الوجود المعزز أن يوفر الدعم لتعزيز المساءلة في ليبيا، ودعم المشاركة مع السلطات الفنية ذات الصلة في ليبيا بما في ذلك تلك المشاركة في تحليل الأدلة الجنائية ومسرح الجريمة ودعم الاستجابات السريعة لطلبات المكتب للمساعدة في تقديم تحقيقات المكتب والملاحقات القضائية في نهاية المطاف. ويجري السعي إلى إحراز تقدم في هذه المبادرة من خلال المزيد من المشاركة مع السلطات الليبية واستنادا إلى تقييم مستمر للحالة الأمنية على الأرض.

ج- زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية

18- واصل المكتب العمل بشكل وثيق مع دول ثالثة ومنظمات دولية وإقليمية لدعم أنشطة التحقيق والملاحقة القضائية المتعلقة بالحالة في ليبيا، وتعزيز خطوط التحقيق الأربعة الرئيسية وضمان التنفيذ الفعال لمبدأ التكامل. وسيستمر هذا الالتزام والشراكة إلى ما بعد الانتهاء من مرحلة التحقيق في هذه الحالة.

19- تتركز جهود الفريق على المساءلة؛ ليس فقط من خلال الملاحقات القضائية التي تجريها المحكمة، ولكن أيضا من خلال التحقيقات والملاحقات القضائية على المستوى الوطني، في ليبيا ودول أخرى. ويواصل المكتب تعاونه مع السلطات الليبية وأصحاب المصلحة الآخرين في مجالات التحقيق الرئيسية لزيادة قدرته على التفاعل مع جهود الولايات القضائية الجنائية والجهات الفاعلة الأخرى في مجال المساءلة ودعمها.



20- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم الدعم المباشر لخمس وكالات وطنية لإنفاذ القانون من خلال تبادل المعلومات والأدلة. كما واصل المكتب الاستجابة لطلبات المساعدة المرسلّة إليه والتي تسعى الدول من خلالها إلى إجراء تحقيقاتها الخاصة. وتمشيا مع هذا النهج التعاوني، عقد الفريق اجتماعات منتظمة مع الشركاء والوكالات الوطنية وتبادل المعرفة والشبكات والمعلومات وفقا لإطار التعاون المنصوص عليه في نظام روما الأساسي.

21- تلقى الفريق دعما نشطا من دول ومنظمات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، واليوروبول، وما لا يقل عن ثماني سلطات وطنية لإنفاذ القانون والملاحقة القضائية. ويود المكتب أن يشكر هذه الدول والمنظمات على دعمها لتحقيقات المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

22- واصل المكتب العمل بنشاط خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع الفريق المشترك الذي يحقق في الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، والذي انضم إليه المكتب رسميا في عام 2022. وشمل هذا التعاون عدة بعثات لتقصي الحقائق واجتماعات أسبوعية لتبادل المعلومات مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين لضمان تقدم عمله على وجه السرعة. عُقد اجتماع خبراء لشركاء الفريق المشترك في تشرين الأول/أكتوبر 2024 مع سلطات إنفاذ القانون والادعاء لمشاركة التقدم المحرز في التحقيقات والملاحقات القضائية والتحديات التي واجهتها وتسخير الجهود الجماعية للوصول إلى النتائج.

23- يواصل الفريق ضمان إجراء المقابلات بطريقة تتجنب ازدواجية عمل السلطات الوطنية وتقلل إلى أدنى حد من خطر تعرض المجني عليهم للصدمة مرة أخرى.

د- ضمان التخصيص الفعال للموارد

24- وفقا لإحالة المجلس، لا تزال الحالة في ليبيا تمثل أولوية مهمة للمكتب وسيظل كذلك خلال أنشطته المتسارعة نحو إكمال مرحلة التحقيق في عمله. وستظل هناك حاجة إلى الموارد أيضا خلال المرحلة القضائية والتكاملية للأنشطة، كما هو مبين في القسم الرابع.

25- كما ذكر في التقرير الأخير، طلب المكتب زيادة في الأموال في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لمعالجة المخاطر الاستراتيجية الرئيسية التي تم تحديدها. أكملت لجنة الميزانية والمالية استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. ومع ذلك، فإن المبلغ الإجمالي للتخفيضات المقترحة حاليا من قبل لجنة الميزانية والمالية هو بحيث - ما لم تقرر الدول الأطراف استعادة جزء على الأقل من طلب الميزانية الأولى للمكتب - ستكون هناك قدرة إضافية محدودة للمكتب لسد فجوات الموارد القائمة في العديد من الحالات التي يعالجها المكتب، بما في ذلك الحالة في ليبيا.

26- بالإضافة إلى الميزانية العادية، تم تمويل الفريق من خلال نشر موظفين معارين من الدول الأطراف ومن خلال استخدام المساهمات في الصناديق الاستثنائية للتكنولوجيات المتقدمة والقدرات المتخصصة.



(2) التقدم المحرز في التحقيق

27- كما أشير في التقارير السابقة، يجري المكتب أربعة خطوط رئيسية للتحقيق في الحالة في ليبيا، وهي: (أ) أعمال العنف المرتكبة في عام 2011؛ (ب) الجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز؛ (ج) الجرائم المتعلقة بعمليات 2014-2020؛ (د) الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين. لقد أحرز المكتب تقدماً في مجالات التحقيق ذات الأولوية هذه وسيواصل القيام بذلك لضمان استمرار التقدم في كل مجال من هذه المجالات ذات الأولوية بحلول نهاية عام 2025.

28- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بأكثر من 18 بعثة، وساهم في جمع أكثر من 1300 دليل، بما في ذلك المواد المرئية والصوتية، والمعلومات الطبية ومعلومات الطب الشرعي وصور الأقمار الاصطناعية. وأجريت أكثر من 14 مقابلة وتم فحص أكثر من 29 شاهداً وتقييمهم فيما يتعلق بخطوط التحقيق الرئيسية.

29- وفي سياق تحقيقاته، أخذ المكتب في الاعتبار روايات مجموعة واسعة من الأفراد لإثبات الحقيقة وبناء دعاوى قوية: المجني عليهم والخبراء والأشخاص المعنيين من جميع أنحاء ليبيا.

30- في الأشهر الستة الماضية، تلقى المكتب 15 رسالة تتعلق بالحالة في ليبيا عبر رابطته¹ (OTPLink)، الذي بمثابة بوابة متاحة للجمهور مصممة لتبسيط تقديم الرسائل بموجب المادة 15. وتسمح هذه البوابة للفريق بتلقي مراسلات متعددة ذات صلة بالحالة في ليبيا من المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة والمجتمع المدني والمجموعات المشاركة في النزاع.

أ- أعمال العنف المرتكبة في عام 2011

31- كما أشير في التقارير السابقة، فقد جمع المكتب، على مدار تحقيقاته منذ إحالة مجلس الأمن للحالة، معلومات موثوقة وواسعة النطاق بشأن العنف المرتكب ضد المتظاهرين والمعارضين لنظام القذافي السابق في عام 2011، بما في ذلك الجرائم المرتكبة أثناء الاحتجاز. وأصدر المكتب أربعة أوامر قبض علنية بشأن هذه الجرائم. وفي الوقت الحاضر، هناك أمر قبض علني واحد معلق فيما يتصل بهذا التحقيق، وهو أمر القبض في حق سيف الإسلام القذافي.

32- يواصل المكتب استكشاف الفرص المتاحة للاعتقال والملاحقة القضائية فيما يتصل بهذا الخط من التحقيق. ولا يسعى المكتب إلى خطوط جديدة من التحقيق فيما يتصل بهذه الأولوية. وتُدرك الدول بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة بموجب القرار 1970 (2011).

¹ - <https://otplink.icc-cpi.int/>



ب- الجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز

33- تمثل مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي المرتكبة في حق الليبيين وغير الليبيين في مرافق الاحتجاز في ليبيا أولوية للمكتب، وذلك تمشيا مع الولاية الممنوحة له من خلال إحالة المجلس. وقد واصل الفريق أنشطته في هذا الخط من التحقيق بوتيرة متسارعة ويأمل في تحقيق نتائج مهمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

34- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز المكتب بشكل كبير جمعه للأدلة المتعلقة بارتكاب مجموعة من الجرائم في مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد تحت مسؤولية العديد من المجموعات والسلطات المختلفة وتحليلها. وجمع الفريق أكثر من 25 فصفا مبدئيا وإفادة شاهد، بالإضافة إلى السجلات الطبية والصور ومقاطع الفيديو ذات الصلة بهذا النوع من التحقيق.

35- ويقوم الفريق حاليا بتقييم مدى كفاية الأدلة لطلب أوامر القبض في العام المقبل. ولأسباب تتعلق بالسرية، قد لا يتم نشر هذه الطلبات على الفور للجمهور.

36- في هذا الجزء من التحقيق، واصل الفريق الاعتماد على قدرات الطب الشرعي المعززة التي أنشئت مؤخرا داخل المكتب لدعم تقييم الإصابات المزعومة التي لحقت بالمجني عليهم. وفي جميع المقابلات التي أجريت، استفاد محققو الفريق من الدعم النفسي والاجتماعي. وفي هذا التحقيق بالذات، يقدم الفريق دعما كبيرا للشهود فيما يتعلق بالأمن والمساعدة الطبية/النفسية والاجتماعية، بما في ذلك بمساعدة السلطات الوطنية.

ج- الجرائم المتعلقة بعمليات 2014-2020

37- يظل المكتب ملتزماً بالسعي إلى المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال عمليات 2014-2020.

38- وفي سعيه إلى تحقيق هذا الهدف، ركز الفريق عمله في عام 2022 على الجرائم التي يُزعم أن ميليشيا الكانيات والجماعات التابعة لها ارتكبتها في ترهونة. وكثف الفريق تحقيقه في هذه الحوادث، وبناء على قوة المعلومات التي تلقاها، تقدم المدعي العام بطلب إصدار ستة أوامر قبض في عامي 2022 و2023. وفي نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2023 على التوالي، أصدرت الدائرة التمهيدية بأغلبية أعضائها ستة أوامر قبض سرية، حيث وجدت أسبابا معقولة للاعتقاد بأن الجرائم المتهم بها قد ارتكبت وأن المشتبه فيهم يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عنها. وقد تم قبول طلب المكتب بإلغاء سرية أوامر القبض مؤخرا، مما يعني أنها متاحة الآن للجمهور.

39- المشتبه فيهم الذين صدرت في حقهم أوامر قبض من المحكمة، هم:



- عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم الشقاقي المعروف أيضا باسم عبد الرحيم الكاني.
- مخلوف مخلوف أرحومة دومة؛
- محمد محمد الصالحين سالمى؛
- ناصر محمد مفتاح ضو؛
- فتحي فرج محمد سليم الزنكال؛
- عبد البارى عياد رمضان الشقاقي.

40- يشكر المكتب كل من قدم معلومات لإثبات الحقيقة. للمجني عليهم الحق في الوصول إلى العدالة والتعويضات، عند الاقتضاء. ولذلك، فإن عملية محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة تشكل أولوية بالنسبة للمكتب. ومن خلال أوامر القبض هذه، تساهم المحكمة في العملية القضائية لضحايا هذه الجرائم.

41- ويتعاون المكتب مع دولة ليبيا والدول المعنية لتنفيذ أوامر القبض هذه وتسليم المشتبه فيهم إلى المحكمة عملاً بقرار المجلس 1970 (2011).

42- بمجرد إلقاء القبض على جميع المشتبه فيهم، سيظلون أبرياء بموجب نظام روما الأساسي وسيحدد قضاة مستقلون مسؤوليتهم الجنائية الفردية.

43- واصل المكتب تعزيز تحقيقاته وجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها فيما يتصل بالجرائم المرتكبة خلال العمليات التي جرت في الفترة من عام 2014 إلى عام 2020، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء المزعومة، والاختطاف، وتدنيس الجثث، والاختفاء القسري، والتهجير القسري، واحتجاز الرهائن، والعنف الجنسي، والنهب، والغارات الجوية العشوائية، واستخدام الألغام، وتدمير الممتلكات بما في ذلك من قبل الجيش الوطني الليبي في هذا الإطار الزمني خلال عمليتين عسكريتين. وقد تم الإبلاغ عن حالات اختفاء قسري، مثل اختفاء النائب إبراهيم الدرسي، خلال هذه الفترة، على غرار اختفاء النائبة سهام سرقية المبلغ عنه سابقاً. كما تم الإبلاغ عن حالات احتجاز تعسفي من قبل أجهزة الأمن خلال الأشهر الستة الماضية. على سبيل المثال، يستمر الاحتجاز التعسفي للنائب حسن الفرجاني سالم في سجن معيتيقة على الرغم من طلب النائب العام الليبي الإفراج عنه.

44- وقد أحرز المكتب تقدماً إضافياً كبيراً في بعض مجالات هذا الخط من التحقيق، وهو ما أصبح ممكناً بفضل الدعم الكبير والمشاركة التي قدمها الناجون وأفراد أسرهم والشهود ومنظمات المجتمع المدني. خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واصل المكتب أيضاً جمع عدد كبير من إفادات الشهود وعمليات الفحص المبدئي لتعزيز هذا الخط من التحقيق. ويقوم الفريق حالياً بتقييم مدى كفاية الأدلة للحصول على أوامر قبض إضافية في العام المقبل.



45- تجسيدا لالتزامه المستمر بدعم تحقيق العدالة على المستوى الوطني، قدم المكتب أيضا المساعدة لثلاث سلطات وطنية لإنفاذ القانون والادعاء العام في إجراءاتها الوطنية فيما يتصل بهذا الخط من التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

46- يواصل المكتب طلب تعاون دولة ليبيا وغيرها من الدول الثالثة لتعزيز تحقيقاته من خلال تبادل المعلومات وتسهيل قيام المكتب بمهامه العملية، وإلقاء القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم إلى المحكمة.

د- الجرائم في حق المهاجرين

47- في ليبيا، يظل الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين مصدر قلق دائم للمكتب.

48- يشير المكتب إلى قرار المجلس 1970 (2011) ويؤكد على أهمية التعاون الكامل والمساعدة في إجراء أنشطته التحقيقية، من جانب الدول، بما في ذلك ليبيا، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية.

49- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تعزيز التحقيقات في الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين. وقد فعل ذلك من خلال تحقيقاته المستقلة المعجلة، فضلا عن شراكته وتعاونه المكثف مع أنشطة التحقيق والتحليل التي يقوم بها أعضاء الفريق المشترك. ومن خلال الاجتماعات الشخصية المنتظمة والتبادلات المستمرة على المستوى التشغيلي مع أعضاء الفريق المشترك، واصل المكتب متابعة الملفات المستقبلية بنشاط. وخلال هذه الاجتماعات، ناقش الخبراء والمحللون وممثلو إنفاذ القانون التقدم المحرز في تحقيقاتهم وعملياتهم.

50- منذ أيار/مايو 2024، أتاحت هذه الاجتماعات المنتظمة تنسيق أعمال التحقيق والتحليل بين الشركاء وتقييمها وتوزيعها. ومن خلال توحيد جهودهم المشتركة، يعمل المكتب وشركاؤه الوطنيون بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والسرعة، ويستفيد كل منهم من عمل الآخر، ويتجنب ازدواجية الأنشطة ويضمن عدم تعرض المجني عليهم للضعفاء للصدمات في نفس الوقت مرة أخرى من خلال مقابلات متعددة. وتتمثل إحدى أولوياته الحالية في أن المكتب يعمل حاليا مع السلطات الوطنية للقيام بشكل مشترك بتحليل العديد من البيانات دعما لتحقيقاته.

51- في تموز/يوليه 2024، اجتمعت هيئات إنفاذ القانون والمدعون العامون الهولنديون والفريق معا لتركيز تحقيقاتهم المستهدفة وتكثيف تعاونهم.

52- عُقد اجتماع لخبراء الفريق المشترك في تشرين الأول/أكتوبر 2024 للمضي قدما في التحقيقات والانتقال إلى المرحلة القضائية الأولية. ومع التأكيد على الالتزام بالهدف الرئيسي للفريق المشترك - وهو إنهاء إفلات قادة شبكات تهريب المهاجرين العنيفة على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط من العقاب -



فقد قدم الاجتماع رؤية مطورة للتحقيقات والملاحقات القضائية التي يتم تنفيذها داخل الفريق المشترك، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيقات المالية.

53- سيعقد الاجتماع الاستراتيجي القادم للفريق المشترك في كانون الأول/ديسمبر 2024، وسيجمع كبار قادة شركاء الفريق المشترك للتوقيع على تمديد اتفاقية الفريق المشترك، ومناقشة الأهداف الاستراتيجية ورؤية التحقيق.

54- في 18 أيلول/سبتمبر 2024، عُقدت جلسة استماع في الإجراءات المتخذة في حق مهرب إريتري مزعوم محتجز في هولندا. ويواجه مهرب إريتري مزعوم ثان حالياً إدانة بارتكاب جرائم في الإمارات العربية المتحدة ومنتظر تسليمه إلى هولندا. ويواجه الرجلان اتهامات، من بين أمور أخرى، بالمشاركة في منظمة إجرامية متورطة في تهريب البشر واحتجاز الرهائن والابتزاز والعنف بما في ذلك العنف الجنسي. وقد أجريت هذه التحقيقات بالتعاون مع مكتب التحقيقات الملكي الهولندي وإيطاليا والمحكمة واليوروبول والإنتربول.

55- كما ورد في التقارير السابقة وكجزء من تعاونه مع السلطات الوطنية فيما يتصل بالجرائم المرتكبة في حق المهاجرين، أحال المكتب طلبات المساعدة إلى بلدين، بما في ذلك طلب كميات كبيرة من المعلومات والأدلة المحددة، وخاصة الأدلة الرقمية. وسيستخدم الفريق بنيته التحتية التكنولوجية القوية لترجمة هذه المعلومات وتحليلها. وقد استخدم المكتب الذكاء الاصطناعي المسؤول لتسريع التحليل وزيادة قاعدة الأدلة الخاصة به. وواصل الفريق تلقي المعلومات والمساعدة من ثلاث دول في هذا الخط من التحقيق.

56- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن الفريق من جمع 14 فصفا وإفادة ذات صلة بهذا الخط من التحقيق ودعم أعضاء الفريق المشترك، بدعم من خبراء نفسيين واجتماعيين.

57- تمكن المكتب من مقابلة الشهود ومنظمات المجتمع المدني في ثلاثة بلدان مختلفة في أوروبا وأفريقيا والتواصل معها. وشمل ذلك أكثر من 25 منظمة مجتمع مدني تشارك باستمرار في مجموعة واسعة من الأنشطة. ويقر المكتب بدورها وجهودها في السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين، ودقة أبحاثها وتوثيقها.

58- كما حدث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تشير روايات ضحايا الجريمة من المهاجرين باستمرار إلى وجود أنماط منهجية من العنف وأعمال اغتصاب وضرب وتعذيب ومعاملة قاسية خلال رحلتهم. وتشمل هذه روايات الأطفال في المستودعات ومرافق الاحتجاز وروايات الرجال المهاجرين الذين أُجبروا على المشاركة في الأعمال العدائية أثناء وجودهم تحت سيطرة الميليشيات. وقد عانى جميع المجني عليهم تقريباً من الضرب والتعذيب، ومات بعضهم بسبب الجوع أو استسلموا لإصاباتهم. وتؤكد أشكال أخرى من الأدلة هذه الروايات.



59- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلط اغتيال ميلاد البيجا، وهو متهم بالاتجار بالبشر، وهروب المتهم المزعوم من الحجز الليبي، الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها السلطات الوطنية في تأمين احتجاز المشتبه فيهم في جرائم خطيرة لمحاكمتهم.

60- لدعم أنشطته، بما في ذلك داخل الفريق المشترك، عزز المكتب قدرته عن طريق الترحيب بموظف إضافي يتمتع بخبرة في مجال إنفاذ القانون. وقد أكمل المكتب عملية التوظيف وسيعمل على تعزيز خبرته القانونية في هذا الجزء من التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

ثالثا: تقييم التقدم المحرز والتحديات

61- كما ورد أعلاه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب إحراز التقدم مقارنة بالمعايير الرئيسية المحددة في تقريره الأخير. ويقدم هذا القسم لمحة عامة موجزة عن تقييم عمله في ضوء هذه المعايير، فضلا عن ملخص للتحديات الحالية التي تواجه تنفيذ الولاية التي أسندها إليه مجلس الأمن. بشكل جماعي، تعمل هذه المعايير أيضا على تعزيز خطة استكمال مرحلة التحقيق في أنشطتها، كما تمت مناقشته في القسم الرابع.

تقييم الأهداف خلال الفترة المشمولة بالتقرير

• تسريع الأنشطة لإنهاء أنشطة التحقيق في عدد من خطوط التحقيق خلال فترات التقارير القادمة: لقد تم تحقيق هذا المعيار وسيستمر التقدم خلال فترات التقارير القادمة.

• تعزيز التعاون مع الدول، بما في ذلك ليبيا والدول المجاورة، لدعم تطوير دعاوى إضافية على المستويين الوطني والدولي وعرضها وفقا لمبدأ التكامل: تم تحقيق هذا المعيار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وحقق نتائج كبيرة. وقد عمل المكتب مع عدد من الدول لتعزيز المساءلة في الهيئات القضائية الوطنية وكذلك في المحكمة. ويتوقع المكتب الحصول على تأشيرات جديدة لدخول ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير هذه والفترة التالية، وقام بزيارتين إلى ليبيا أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2024، على التوالي. وتمكن المكتب من الاجتماع بالسلطات الليبية لمناقشة عمله التعاون وسبل تقديم الدعم. وطلب المكتب معلومات من السلطات الليبية بشأن أسماء المشتبه فيهم المعتقلين الذين يُعتقد أنهم ارتكبوا جرائم في ترهونة، ولا يزال ينتظر الرد. وفي تموز/يوليه 2024، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، قدم المكتب تدريباً للقضاة والمدعين العامين الليبيين بشأن التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقتها. وبالتعاون مع المكتب حاليا مع مختلف النظراء لتنظيم تدريبات بشأن تحقيقات الطب الشرعي للمسؤولين الليبيين. ويظل هذا معيارا ثابتا وسيواصل المكتب منحه الأولوية في المستقبل.



• الاستمرار في تعزيز المشاركة مع المجتمع المدني: تم تحقيق هذا المعيار، ولا سيما بفضل التزامات الفريق ونائبة المدعي العام. ويسلط المكتب الضوء على الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في ليبيا بسبب الحالة القانونية الحالية في البلاد فيما يتعلق بمثل هذه التفاعلات.

• تعزيز جمع الأدلة الجنائية بشكل أكبر، والاستفادة من القدرات الجنائية للشركاء داخل ليبيا وخارجها. ويشمل ذلك إرسال بعثة فنية واحدة على الأقل إلى ليبيا لدعم جمع الأدلة الجنائية من قبل السلطات الوطنية وتحليلها: وقد تم تحقيق هذا الهدف جزئياً. وقد تلقى المكتب عدداً محدوداً من ملفات خبراء الطب الشرعي من ليبيا. ورتب الفريق تدريباً لخبراء الطب الشرعي الليبيين على تشغيل بعض معدات الطب الشرعي من قبل جهة خارجية.

• تقديم طلب للحصول على أمر قبض واحد أو أكثر في خطوات التحقيق ذات الأولوية: يواصل المكتب السعي إلى التقدم بطلبات للحصول على أوامر قبض إضافية فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وقد تم الكشف عن بعض أعماله في فترات التقارير السابقة (2022-2023) خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال الكشف عن ستة أوامر قبض.

• مواصلة تطوير الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للمكتب لدعم التحقيق في ليبيا، مع قدرة الفريق على الاستفادة بشكل أكثر فعالية من موارد الفيديو والصوت في أنشطة التحقيق والتحليل: تم تحقيق هذا المعيار جزئياً. منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير والتي نجح فيها الفريق في نقل عملية حفظ الأدلة إلى نظام إدارة الأدلة المتقدم القائم على السحابة التابع للمكتب، ركز الفريق على إدخال تحسينات على الترجمة الآلية، وتحليل الصور، والفيديوهات والصوت. ويقوم المكتب الآن بدمج هذه الوظائف في أنشطة التحقيق والتحليل اليومية.

• تعزيز الموارد داخل الفريق لضمان تحقيق النتائج المذكورة أعلاه. ويحتاج المكتب إلى دعم إضافي لتحقيق هذا الهدف، نظراً للموارد المحدودة عموماً. تمت إضافة محققين إضافيين ومهارات اللغة العربية إلى الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك من خلال الإعارة الحكومية. ومن المتوقع إضافة موارد قانونية إضافية إلى الفريق بحلول نهاية عام 2024.

(1) التحديات الرئيسية

62- تظل المسائل الأمنية واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه عمل المكتب في التحقيق في ليبيا. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الاشتباكات المحلية المتفرقة إلى جانب الاضطرابات السياسية المتكررة في توفير سياق صعب لأنشطة المكتب في هذه الحالة.

63- في التقارير السابقة، حدد المكتب معايير واضحة للتعاون الناجح مع السلطات الليبية. ويتجلى هذا في التعاون البناء والحوار الذي يسهل التحقيق الذي يُجرىه المكتب، ويدعم القضاء الليبي، ويضمن دعم



السلطات الليبية لتنفيذ أوامر القبض وطلبات التسليم الصادرة عن المحكمة. ويظل من الضروري أن يكون لدى المكتب خطوط اتصال مفتوحة مع السلطات الليبية واستجابات في الوقت المناسب لدعم عمله كما هو مفوض بموجب القرار 1970 (2011).

64- كما أشرنا أعلاه، فقد تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحقيق خطوات مهمة من خلال زيارتين إلى ليبيا والمشاركة البناءة مع السلطات بشأن مجموعة من المسائل. ومن المتوقع أن تجدد السلطات الليبية تأشيرات الدخول لعدد من أعضاء المكتب، وهو ما من شأنه أن يعزز عملنا في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

65- يرحب المكتب بالمشاركة المستقبلية من جانب السلطات الليبية للعمل نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في المساءلة عن الجرائم المرتكبة في مختلف أنحاء ليبيا. وفي حين تشير المشاركات الأخيرة إلى مسار إيجابي، فإن هناك حاجة إلى نتائج ملموسة وأوقات استجابة أسرع لطلبات المكتب.

66- كما ذكر أعلاه، لا يزال توافر الموارد الأساسية يشكل تحدياً أمام المكتب في تنفيذ أنشطته في الحالة في ليبيا وفي حالات أخرى. وسيواصل المكتب العمل على تعزيز موارده لضمان تحقيق نتائجه. ويأمل المكتب أن تتم تلبية طلبه للحصول على موارد إضافية لعام 2025 لتمكينه من تحقيق النتائج المتوقعة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والمضي قدماً نحو التنفيذ الناجح للولاية الممنوحة بموجب القرار 1970 (2011).

رابعاً: التطلع إلى المستقبل - التقدم المحرز في خارطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق في الحالة في ليبيا

(1) السياق: التقدم المحرز والضرورة الملحة لاستكمال مرحلة التحقيق

67- منذ أن أحال المجلس الحالة في ليبيا إلى المحكمة بموجب القرار 1970 (2011)، يظل المكتب ملتزماً بمساءلة مرتكبي الجرائم التي تقع ضمن اختصاصه، بالتعاون مع جميع الشركاء وفي نطاق القرار.

68- في أعقاب هذه الإحالة، اتخذ المكتب والمحكمة بشكل عام خطوات مهمة لضمان المساءلة عن هذه الجرائم. ورغم أنه من الممكن نشر بعض هذه الإجراءات الملموسة، إلا أنه لا يمكن إدراج عناصر أخرى في تقارير المكتب. ويجب موازنة مدى وضوح التقدم الذي تحرزه المحكمة مع الالتزام الأساسي للشهود بموجب نظام روما الأساسي بحماية سلامتهم ورفاههم الجسدي والنفسي وكرامتهم وخصوصيتهم. ولذلك، يجب الحفاظ على مستوى صارم من السرية حول نتائج معينة.

69- ومع ذلك، يمكن للمكتب أن يؤكد أنه كان هناك تسارع كبير في زخم تحقيقه منذ إنشاء الاستراتيجية المجددة في عام 2022 ومرة أخرى بعد تقديم خارطة الطريق لإكمال مرحلة التحقيق في الأنشطة في هذه الحالة. وكما ذكر أعلاه، فقد تم تحقيق المعايير الرئيسية في خطوط التحقيق ذات الأولوية.



70- وبينما نستعرض التقدم المحرز نحو استكمال مرحلة التحقيق، فمن المعترف به أيضا أن الجرائم التي تندرج ضمن اختصاص المحكمة والتي ترتبط ارتباطا كافيا بحالة الأزمة في عام 2011 لا تزال تُرتكب.

71- وعند اختيار الحوادث ذات الأولوية للتحقيق، يأخذ المكتب في الاعتبار عوامل مثل خطورة الجرائم، ومستوى مسؤولية مرتكبيها، وتمثيل الجرائم بما يعكس المدى الحقيقي للجرائم المرتكبة في مناطق مختلفة من ليبيا، وتوافر الأدلة الموثوقة، وفرص التحقيق، والتعاون الدولي والمساعدة القضائية لدعم تحقيقاته، والأمن، وجدوى الاعتقال ومصالح العدالة.

(2) الإجراءات المتخذة بموجب خارطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق

72- كما هو موضح في تقريره الصادر في أيار/مايو 2024، يرى المكتب أن التنفيذ الكامل لاستراتيجيته الحالية، عبر خطوط التحقيق الرئيسية الأربعة، من شأنه أن يمثل استجابة ناجحة ونهائية من المكتب للولاية والاختصاص المستمرين اللذين منحهما المجلس من خلال القرار 1970 (2011). إن الإكمال الناجح للعمل عبر هذه الخطوط الأربعة للتحقيق يضع الإطار لخارطة الطريق.

73- يواصل المكتب، الذي يعمل بموجب "النهج ذي المسارين"، الموضح في سياسة التكامل والتعاون، تسريع الأنشطة التحقيقية من أجل دعم طلب إصدار أوامر قبض إضافية أمام المحكمة وتنفيذ إجراءات ملموسة داخل الولايات القضائية الوطنية فيما يتعلق بخطوط التحقيق التالية:

- الجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز؛
- الجرائم المتعلقة بعمليات 2014-2020؛
- الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين.

74- بناء على الزخم الحالي في التحقيقات وجمع المزيد من الأدلة ذات الصلة المتوقعة، يعتقد المكتب أنه سيكون في وضع يسمح له بتقديم طلبات للحصول على أوامر قبض إضافية متعددة عبر خطوط التحقيق هذه بحلول نهاية عام 2025، فضلا عن دعم الملاحقات القضائية في المحاكم الوطنية. ويعتبر المكتب أن إصدار أوامر قبض إضافية متعددة، بناء على الطلبات التي يقدمها في الفترة المقبلة، يمثل أحد المعايير الأساسية لإكمال مرحلة التحقيق بنجاح.

75- من أجل تحقيق هذه الأهداف، سيطلب من المكتب تسريع تحقيقاته بشكل أكبر حتى نهاية عام 2025. وبالتالي، فإن استكمال خارطة الطريق لا يمثل انخفاضا تدريجيا في النشاط بل إعادة تكثيف الجهود التحقيقية من أجل الوصول إلى نتيجة ناجحة في تنفيذ ولايته. كما يعتمد ذلك على تعاون السلطات الليبية والتقدم المحرز في جهود التكامل.



76- كما أشير أعلاه، وتماشيا مع التقارير السابقة، لا يسعى المكتب إلى خطوط جديدة للتحقيق فيما يتعلق بالعنف الذي اندلع في ليبيا في عام 2011. وستركز الأنشطة في الفترة المقبلة فيما يتعلق بهذه الأولوية على أنشطة التتبع وإلقاء القبض، بالاستعانة بالتقييم المستمر للأدلة التي تم جمعها حتى الآن.

77- بالتوازي مع هذه الأنشطة، يركز المكتب بشكل متزايد على تعقب الهاربين والتحقيقات المالية واستراتيجيات إلقاء القبض من أجل بناء التقدم نحو الملاحقة القضائية والمحاكمات الناجحة ووضع الأساس لمزيد من العمل خلال المرحلة القضائية والتكاملية الموضحة أدناه. ويدرك المكتب أن التقييم النهائي لنتائجه في هذه الحالة يجب أن يستند إلى العمل في قاعة المحكمة، سواء في سياق العمل المحلي، ولكن أيضا، والأهم من ذلك، في المحكمة نفسها.

78- لذلك، يعتبر المكتب أن سير الإجراءات أمام المحكمة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا قبل نهاية عام 2025 و ما بعده معيارا أساسيا إضافيا للنجاح بموجب خارطة الطريق.

79- بينما يواصل المكتب تحقيقاته المستقلة خلال هذه المرحلة، يواصل السعي إلى تعميق تعاونه مع السلطات الليبية، وتحديد المجالات التي يمكنه فيها تقديم الدعم الفني لعملها. لدعم أنشطة التكامل هذه، يواصل المكتب العمل على إنشاء مكتب داخل البلاد في طرابلس. وسيظل هذا أولوية في الأشهر المقبلة. كما دعا المكتب مكتب النائب العام إلى زيارة المحكمة خلال الربع الأخير من عام 2024 لتعزيز التعاون وتعريف موظفيها بالمحكمة وهيكلها القضائية.

80- يؤكد المكتب أن التعاون والتكامل يشكلان مفتاح هذا التقدم وتحقيق المساءلة. وقد يكون مستوى المساءلة ممكنا إذا تم دعم النظام القضائي الليبي. ومع ذلك، يلاحظ المكتب أن بعض الجرائم وبعض الجماعات التي ترتكب الجرائم لا تزال خارج نطاق الادعاء العام للسلطات الليبية المختصة.

81- عند اكتمال مرحلة التحقيق فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، سيؤكد المكتب أنه أكمل التحقيقات الأساسية عبر خطوط التحقيق الرئيسية الموضحة أعلاه.

82- يرى المكتب أنه يسير على الطريق الصحيح لتنفيذ خارطة الطريق بنجاح لاستكمال الأنشطة التحقيقية بحلول نهاية عام 2025.

(3) الإجراءات التي تلي استكمال مرحلة التحقيق: المرحلة القضائية والتكاملية

83- كما هو موضح في تقرير أيار/مايو 2024، ستكون هناك حاجة مستمرة لنشاط المكتب فيما يتعلق بالحالة في ليبيا بعد عام 2025 من أجل ضمان جاهزيته للمحاكمة فيما يتعلق بجميع أوامر القبض الصادرة عن الدائرة التمهيدية أثناء مرحلة التحقيق. وسيطلب هذا بذل جهود متواصلة من جانب المكتب للحفاظ



على الأدلة وبناء أساس للاعتقالات والملاحقات القضائية الناجحة عبر خطوط التحقيق الأربعة ذات الأولوية الموضحة أعلاه.

84- خلال المرحلة القضائية من الأنشطة، يعتزم المكتب ضمان محاكمة العديد من الأفراد، في إطار الخطوط الرئيسية للتحقيق الموضحة في استراتيجية التحقيق المتجددة وخارطة الطريق.

85- بالتوازي مع ذلك، واستنادا إلى المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الفترة المشمولة بالتقرير، سيواصل المكتب أيضا تطوير أنشطة التكامل مع السلطات الليبية وغيرها من السلطات الوطنية ذات الصلة وتنفيذها. وستجرى هذه الأنشطة من خلال نهج تقاسم الأعباء بما يتماشى مع السياسة الجديدة للمكتب فيما يتصل بالتكامل والتعاون، كما تعكس الممارسة القائمة فيما يتصل بالحالات التي يعالجها المكتب والتي انتقلت بالفعل من مرحلة التحقيق إلى المرحلة القضائية والتكاملية، مثل الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

86- ستشمل أنشطة التكاملية الجارية هذه استمرار المشاركة مع الفريق المشترك بشأن الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين. ويظل المكتب ملتزما بقوة بهذه الشراكة.

87- يؤكد المكتب أن ليبيا ستظل بعد عام 2025 ملزمة بالتعاون مع المحكمة على النحو المنصوص عليه في القرار 1970 (2011) حيث يستمر عمل المكتب فيما يتعلق باستراتيجية إلقاء القبض وتعقب الهاربين وحفظ الأدلة والملاحقات القضائية والمحاكمات في المحكمة بعد هذا التاريخ.

خامسا: خاتمة

88- شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما مستمرا في التحقيق في الحالة في ليبيا وخطوات أخرى لتحقيق المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية المتجددة التي حددها المدعي العام في نيسان/أبريل 2022. ويظل المكتب ملتزما بتنفيذ هذه الاستراتيجية كأساس للتنفيذ الفعال لولايته التي حددها المجلس فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، وخاصة مع احتفاظ المكتب بتركيزه على إنجاز مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025.

89- لقد وصلت أنشطة التحقيق إلى مرحلة متقدمة في عدد من خطوط التحقيق الرئيسية. وبالنسبة لعدد من خطوط التحقيق، يتجه المكتب بالفعل نحو استكمال مرحلة التحقيق ويركز موارده على إلقاء القبض والملاحقة القضائية.

90- في حين يسعى المكتب إلى تعزيز هذا التقدم في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل وتسريعه، فإنه سوف يستفيد من الابتكارات المستمرة التي يجري تقديمها في إطاره التحليلي والتكنولوجي، في حين يسعى أيضا



إلى تعميق تعاونه وتنسيقه مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بما في ذلك مجموعات الناجين والدول والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية.

91- في ضوء الالتزام المتجدد من جانب السلطات الليبية ذات الصلة بتسهيل وصول المكتب إلى ليبيا، سيواصل المكتب العمل مع السلطات الليبية بشأن التعاون والتكامل في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وسيشمل هذا تعزيز العمل نحو تعزيز الوجود الميداني في طرابلس لمواصلة تعزيز أنشطة التعاون والتكامل المتفق عليها للمكتب، وتعميق مشاركته مع السلطات الليبية والناجين وأسر الضحايا.

92- سيكون إنشاء مثل هذا الوجود ذا قيمة وأهمية خاصة مع قيام المكتب بتسريع عمله لتنفيذ خارطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق في ليبيا خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.